بسم الله الرحمن الرحيم

موقف النحـــــاة

من

القراءات القرآنية

دكتـــورة

خديجة أحمد محمد عويضة

المدرس بقسم اللغـــويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بالإسكندرية

موقف النحاة

من

القراءات القرآنية

لقد أحيط نص القرآن الكريم بالعناية الشديدة المنقطعة النظير ، فأقام الله له أئمة ثقات بذلوا أنفسهم فى إتقانه ، وتلقوه من النبى – صلى الله عليه وسلم – حرفاً حرفاً ، لم يهملوا [1] منه حركة ولا سكوناً ولا إثباتاً ولا حذفاً . واهتموا به بالغ الاهتمام وتلقوه من الرسول على تلك الرعاية والأمانة حتى كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يستمع إليهم وهم يقرؤون عليه .

كذلك لم تعرف البشرية كتاباً أحيط بالعناية واكتنف بالرعاية ، فحوفظ على تراكيبه وكلماته وحروفه وحركاته وكيفية ترتيله بلهجاته مع إتقان متنها فى التلقن والتلقين ودقة بالغة فى الأخذ والأداء مثل الكتاب العزيز [2] . لهذا كله – كان القرآن الكريم مع قراءاته الواردة إلينا عن الصحابة والتابعين حجة فى اللغة – لاسيما لهجات العرب – الذين أبيح لهم أن يقرؤوه على لهجاتهم المختلفة ، فكانت قراءات القرآن موئلاً جامعاً لها .

قال ابن قتيبة : " وكان من تيسير الله أن أمر نبيه – صلى الله عليه وسلم – أن يقرىء كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلى يقرأ " عتى حين " يريد " حتى حين " ، لأنه هكذا يلفظ بها ويسمعها ، والأسدى يقرأ " يعلمون " – بكسر حرف المضارعة .. ، والتميمى يهمز ، والقرشى لا يهمز ، والآخر يقرأ " وإذا قيل " ، " وغيض " بإشمام الضم الكسر ، " وبضاعتنا ردّت إلينا " بإشمام الكسر مع الضم ... وهذا ما لا يطوع به كل لسان ... [3] .

---

(١) النشر لابن الجزرى : ٩/١ .

(٢) نظرة فى النحو : طه الراوى مجلة المجمع العلمى بدمشق مجلد ١٤ جـ٩ ص١٠ سنة ١٩٥٦م

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٢٢٢/١ .

وقال أيضا : " ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، فأراد الله تعالى برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً فى اللغات ، ومتصرفاً فى الحركات كتيسيره عليهم فى الدين " (١) .

فأبيحت القراءات تيسيراً على العرب . فكانت تقرؤه كل قبيلة بلهجتها روى عن ابن عباس – رضى الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : " أقرأنى جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف " (٢) .

قال الإمام الدمشقى أبو شامة : " القرآن العربى فيه من جميع لغات العرب ، لأنه أنزل عليهم كافة ، وأبيح لهم أن يقرؤوه بلغتهم المختلفة ، فاختلفت القراءات فيه لذلك " (٣) .

لذلك كانت القراءات القرآنية موضع اهتمام النحاة حين اشتغالهم بفرض قواعدهم على اللغة . فكان البصريون منهم يعتمدون فى مجال التقعيد على ما ثبتت كثرته وشاع اطراده ، فما كان كثيراً وشائعاً قاسوا عليه ، وأما الكوفيون فكانوا يقيسون على القليل والنادر متى صحت روايته .

قال الأندلسى : " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين " (٤) الذين لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ .

---

(١) المرجع السابق وانظر النشر لابن الجزرى : ٢٢/١ .
(٢) النشر : ١٩/١ .
(٣) إبراز المعانى لأبى شامة ص٤٨٧ مطبعة الحلبى .
(٤) الاقتراح للسيوطى : ص٨٤ .

ومن ثم كانوا لا يضيقون من القراءات القرآنية إلا بما خالف الكثير الشائع أو القياسي من كلام العرب . ولا يفرقون في هذا بين القراءات فهم يقبلون الاستشهاد بكل ما وافق القياس من القراءات الشاذة ، لأنهم يستشهدون بكل كلام عربي فصيح ترجح نقله ووافق القياس .

يقول السيوطي في ذلك :

" أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو : " استحوذ " و" يأبى " ، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، ومن ثم احتج على جواز ادخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة " فبذلك فلتفرحوا " [1] كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة " ولنحمل خطاياكم "[2] ... " [3] .

فنص السيوطي السابق يوضح منهج النحاة في تأصيل القواعد النحوية من القراءات في أمرين :

(١) إطباق النحويين على الاحتجاج بالقراءة الشاذة إذا لم تخالف قياساً

---

(١) يونس الآية ٥٨ وهذه القراءة نسبها الفراء إلى زيد بن ثابت ، ورواها رويس عن يعقوب . انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٨٥ .

(٢) العنكبوت آية ١٢ .

(٣) الاقتراح للسيوطي : ص١٤ ، ١٥ .

معروفاً ، ومن باب أولى القراءة المتواترة فى هذا الإجماع ، وهذه يقاس عليها لا يخالف فى ذلك أحد .

(٢) المخالف للقياس من القراءات الشاذة يحتج به فى ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ، ومثلها فى ذلك المجمع على وروده مخالفاً للقياس [١] . وقد مثل السيوطى للمجمع عليه المخالف للقياس بنحو : استحوذ حيث لم تقلب واوه ألفاً وهى متحركة ، و" يأبى " مفتوح العين فى الماضى والمضارع ولم تكن عينه أو لامه حرف حلق ، وهما من القراءات المتواترة .

كما مثل للشاذة المخالفة للقياس بقراءة " فبذلك فلتفرحوا " لدخول لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، وهو قليل ، والقياس فى أمر المخاطب أن يكون بفعل الأمر ، وكذلك دخوله على فعل المتكلم [٢] فى القراءة المتواترة فى قوله " ولنحمل خطاياكم " فهو وإن كان جائزاً فى السعة وأكثر من سابقة لكنه قليل .

فهذه شواهد من القراءتين للوارد المخالف للقياس الذى لا يقاس عليه ، وإن كان يحتج به فيما ورد فيه ويستعمل كما ورد ، أو كما يقال : يحفظ ولا يقاس عليه .

- كذلك يرى الفراء أن قراءات القرآن الكريم هى أقوى من تراث النثر أو الشعر على السواء فى الاستشهاد بها ، فيقول : " والكتاب أعرب وأقوى فى الحجة من الشعر " [٣] .

---

(١) النحو وكتب التفسير : ٢/١٠٧٠ .
(٢) شرح الإشمونى على الألفية ومعه حاشية الصبان : ٤/
(٣) معانى القرآن للفراء ص١٤٠ .

وقد وثق ابن جنى القراءات الشاذة واحتج لها ، ورفع كثيراً منها إلى مرتبة القراءات المتواترة طالما وافقت الكثير الشائع من كلام العرب ، وذكر البغدادى أنه يجوز الاستشهاد بمتواتر القراءات وشاذها ، فقال : " فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ، كما بينه ابن جنى فى أول كتابه المحتسب وأجاد القول فيه ... " (١) .

وهذا كله يؤكد أن للنحاة ضوابط ومقاييس فى القراءة المقبولة عندهم ، فيشترطون فيها ثلاثة شروط هى :

(١) صحة النقل (٢) موافقة خط المصحف (٣) موافقة العربية وبمقتضى هذه الضوابط تكون القراءة الموافقة لها مقبولة سواء أكانت من السبع أم من غيرها ، ولا تنحصر الصحة فى القراءات السبع وحدها . قال ابن الجزرى : " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية - ولو احتمالاً - وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن . ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكثر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ... " (٢) .

---

(١) الخزانة : ٩/١ ط عبد السلام هارون .
(٢) النشر فى القراءات العشر : ٩/١ .

ومن هنا ندرك أن بعض ما شذ قراءة قد يستقيم مع منهج اللغويين لغة ، وأن ما تحاماه الفصحاء منها لقلته أو ندرته ، وما استبعده النحاة من أنماطها لشذوذه ، فهو وإن ضاق به مذهب فقد يتسع له مذهب آخر ، وأقل ما يجاز به أنه قرىء به ، أو رواه من يوثق بعربيته ويحتج بكلامه . وهذا ما يتجلى واضحاً - أثناء هذا البحث - من خلال إلقاء الضوء على بعض القراءات القرآنية وبيان موقف النحاة منها .

الآية الأولى :

قال تعالى : " وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبي واستكبر " سورة البقرة آية (٣٤) .

قرئت هذه الآية الكريمة بضم التاء في " الملائكة " . وهي لأبي جعفر يزيد بن القعقاع وغيره [٢] . وهذه القراءة فيها من المخالفة لأبسط وأشهر مقاييس العربية لوجود لام الجر في " الملائكة " ؟ ولذلك حملها أكثر العلماء على الغلط والوهم .

قال الزجاج : " وقرأ أبو جعفر وحده للملائكة اسجدوا بالضم ، وأبو جعفر من جلة أهل المدينة وأهل الثبت في القراءة إلا أنه غلط في هذا الحرف - رحمه الله - لأن الملائكة في موضع خفض ، فلا يجوز أن يرفع المخفوض ، ولكنه شبه كسرة تاء التأنيث بكسرة ألف الوصل ، لأنك إذا ابتدأت قلت اسجدوا ، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب " [٣] .

---

(١) أوضح المسالك بشرح ضياء السالك لمحمد بن عبد العزيز النجار : ٣٥٧/٢ : ٣٥٨ .
(٢) النشر في القراءات العشر : ٢١٠/٢ ، ٢١١ ، وانظر الاتحاف ص١٣٤ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١٦/١ نقلاً عن النحو وكتب التفسير : ٤٠٣/١ وانظر البحر المحيط ١٥٢/١ .

وقال الفارسى عن هذه القراءة : وهذا خطأ [1] .

وقال ابن جنى فى المحتسب : وهذا ضعيف عندنا جداً ، وذلك لأن (الملائكة) فى موضع جر ، فالتاء مكسورة كسرة إعراب " [2] .

ونقل عنه ابن عطية : " وهذا الذى ذهب إليه أبو جعفر إنما يجوز إذا كان ما قبل همزة الوصل ساكناً صحيحاً نحو قوله تعالى : " قالت اخرج عليهن " [3] ولم يجزها الزمخشرى لأن حركة الإعراب عنده لا يصح أن تستهلك لحركة الاتباع[4] .

وفى ضوء ما سبق بيانه نرى أن الزجاج والفارسى والزمخشرى وغيرهم - وكلهم بصريون - قد غلطوا أبا جعفر - أحد القراء المشاهير فى هذه القراءة . إلا أن الكوفيين قد استدلوا بهذه القراءة - أى بضم التاء فى الملائكة - على جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها [5] .

هذا وقد أبطل البصريون استدلالهم بهذه القراءة على جواز ذلك فقالوا "وأما قراءة أبى جعفر " وإذ قلنا للملائكة اسجدوا " فضعيفة فى القياس جداً ، والقراء على خلافها . على أنها لا حجة لهم فيها لأن الخلاف إنما وقع فى نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، وها هنا ليس ما قبلها ساكناً وإنما هو متحرك ، ولا يجوز عندهم نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها . وأن التاء ضمت هنا اتباعاً لضمة الجيم فى " اسجدوا " ... تشبيهاً بضمة التاء فى قراءة من قرأ : " وقالت اخرج عليهن " بإتباع ضمة التاء ضمة الراء ، لئلا يخرجوا من كسر

---

(١) المحرر الوجيز لابن عطية : ٢٤٤/١ وانظر البحر المحيط : ١٥٢/١ .
(٢) المحتسب لابن جنى : ٧١/١ .
(٣) المحرر الوجيز : ٢٤٤/١ .
(٤) البحر المحيط : ١٥٢/١ .
(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف : مسألة (١٠٨) .

إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحو هذا الإتباع قراءة من قرأ " جنات وعيونُ ادخلوها " بضم التنوين إتباعاً لضمة الخاء من " ادخلوها " . وهذا كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ... وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة فى القياس ، قليلة فى الاستعمال " [1] ومن الملاحظ أن البصريين أبطلوا حجة الكوفيين فى هذه القراءة وإنما حاولوا تخريجها على أن التاء ضمت اتباعاً لضمة الجيم فى " اسجدوا " ثم وصفوها بالضعف فى القياس وقلة الاستعمال .

والحق أن اللغة العربية لغة تميل إلى الانسجام وتحرص على الاتباع حرصها على الإعراب ، وقد وجه الكسائى [2] ضم التاء إتباعاً لحركة الجيم ، لأنهم لو لم يتبعوا لخرج اللسان من كسر إلى ضم ، والعرب تكره ذلك بالإضافة إلى أن أبا جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله بن عباس ، ثم هو شيخ نافع بن أبى نعيم أحد القراء السبعة ، ثم هو لم ينفرد بهذه القراءة ، بل قرأ بها غيره ، وإذا ثبتت لهجة عربية فلا ينبغى أن يخطأ القارىء بها أو يغلط [3] .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه لغة لأزد شنوءة [4] من قبائل العرب ، ويكفينا قول ابن جنى لهجات العرب كلها حجة ، ويقول أيضا : " فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه " [5] .

---

(١) المرجع السابق وانظر شرح المفصل : ١٢٧/٩ .
(٢) النشر فى القراءات العشر : ٢١١/٢ .
(٣) البحر المحيط : ١٥٢/١
(٤) النشر : ٢١٠/٢ ٢١١ وانظر الاتحاف ص١٣٤
(٥) الخصائص لابن جنى : ١٢/٢ ١٤

الآية الثانية :

قال تعالى : " وإذ قال موسي لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلي بارئكم .. " سورة البقرة آية (٥٤).

قرئت " بارئكم " في هذه الآية الكريمة بأكثر من قراءة .

فقرأها ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى بكسر الهمزة من غير اختلاس ولا تخفيف ، أى بتشديد الهمزة وكسرها - ببيان الإعراب بالحركة الكاملة . وهى قراءة العامة . وقد روى اليزيدى وعبد الوارث عن أبى عمرو بن العلاء هذه القراءة فلا يجزم الهمزة (١) .

وقد روى عن أبى عمرو بن العلاء أيضا رواية الاختلاس ، وهو قول سيبويه عنه واختياره ، قال ابن مجاهد : " قال سيبويه : كان أبو عمرو يختلس الحركة من " بارئكم ، ويأمركم " ، وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيُرِى من سمعه أنه قد أسكن ، ولم يكن يسكن " (٢) . قال سيبويه فى باب الإشباع فى الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هى: " فأما الذين يشبعون فيمططون ، وعلامتها واو وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة .. وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً ، يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو " إلى بارِئكم " ... ولا يكون هذا فى النصب ، لأن الفتح أخف عليهم .. " (٣) .

وقد روى عن أبى عمرو أيضا رواية ثالثة وهى قراءة " بارئكم " مهموزة غير

---

(١) السبعة فى القراءات ص١٥٥ .
(٢) المرجع السابق والصفحة .
(٣) الكتاب لسيبويه : ٢٠٢/٤ بتصرف .

مثقلة . قال عباس بن الفضل : سألت أبا عمرو كيف تقرأ إلى بارئكم ، مهموزة مثقلة أو إلى بارئكم مخففة ، فقال : قراءتى " بارئكم " مهموزة غير مثقلة [1] .

وقد اعتبر البعض هذه القراءة بتسكين حركة الإعراب . - بينما ردها ابن مجاهد - شيخ القراء - إلى وجه الاختلاس الذى ذكره سيبويه فنراه يقول بعد ذكره قول سيبويه السابق : " وهو مثل رواية عباس بن الفضل عنه التى ذكرتها أنه كان لا يثقلها " [2] .

فأصبح لأبى عمرو روايتان غير رواية القراءة بمثل ما قرأ به الجمهور ، هما رواية الاختلاس ، ورواية التسكين .

ورواية الاختلاس أيدها كثير من العلماء لأنها توافق الكثير الشائع من كلام العرب الذين لا يسكنون حركة الإعراب .

فيقول الزجاج بعد أن ذكر الروايتين : " وأحسب أن الراوية الصحيحة ما روى سيبويه ، فإنه أضبط لما روى عن أبى عمرو ... " [3] .

ويقول ابن مجاهد تعليقاً على قول سيبويه : " وهذا القول أشبه بمذهب أبى عمرو لأنه كان يستعمل فى قراءاته التخفيف كثيراً ... والقول ما أخبرتك به من أنه كان يؤثر التخفيف فى قراءته كلها .. " [4] .

وقال ابن جنى : " والذى رواه صاحب الكتاب - أى سيبويه - اختلاس هذه

---

(١) السبعة فى القراءات ص١٥٥ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٢/١ وانظر النحو وكتب التفسير : ٣١٥/١ .
(٤) السبعة فى القراءات : ص١٥٥ - ١٥٦ .

الحركة لا حذفها ألبتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا " [1] .

وقد استحسن أبو شامة رواية الاختلاس واختارها [2] .

وأما رواية التسكين فقد أنكرها أكثر العلماء . فنرى الزجاج ينص على أن من روى التسكين عن أبى عمرو لم يتقن الرواية عنه ولم يضبطها ضبطاً صحيحاً ، بدليل أن سيبويه لم يرو عنه إلا الاختلاس . فنراه يقول : " وأما ما يروى عن أبى عمرو بن العلاء إلى " بارئكم " فإنما هو يختلس الكسر اختلاساً ولا يجزم : " بارئكم " وهذا - أعنى جزم بارئكم - إنما رواه عن أبى عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل ، ورواية سيبويه باختلاس الكسر كأنه يقلل صوته عند الكسر " [3] .

وعلق ابن جنى على القراء الذين رووه ساكنا بقوله : " ولم يؤت القوم فى ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية " [4] يريد أن الإسكان لا وجه له فى العربية ، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا فى رواية الإسكان .

وقد أجاز أبو حيان رواية التسكين عن أبى عمرو وخرَّجها بأن ذلك إجراء للمنفصل فى كلمتين مجرى المتصل من كلمة ، فإنه يجوز تسكين مثل إبل ، فأجرى المكسوران فى " بارئكم " مجرى إبل " [5] .

وقد أنكر على المبرد منعه التسكين فى حركة الإعراب ، حيث كان أبو

---

(١) الخصائص لابن جنى : ٧٣/١ .
(٢) إبراز المعانى لأبى شامة : ص٢٣١ .
(٣) معانى القرآن وإعرابه : ٢٢/١ نقلاً عن النحو وكتب التفسير ٤٠٥/١ .
(٤) الخصائص : ٧٣/١ : ٧٤ وهامشه .
(٥) البحر المحيط : ٢٠٦/١ .

العباس المبرد يرى أن التسكين لحن لا يجوز لا فى شعر ولا فى نثر ، فنراه يقول : " ومنع المبرد التسكين فى حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبى عمرو لحن ، وما ذهب إليه ليس بشىء ، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بالأثر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولغة العرب توافقه على ذلك ، فانكار المبرد لذلك منكر .. " (١) .

ومما جاء ساكناً فى لغة العرب (٢) إسكاناً صريحاً قول الشاعر :

رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

بسكون النون من " هنك " ، وقول آخر :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تِيرَى فلا تعرْفكم العرب

بسكون فاء " تعرفكم " ... وقول آخر :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وقول آخر :

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوم بالدُّوِ أمثال السفين العوم

وأخذ أبو حيان يستدل على صحة قراءة أبى عمرو ، فقال : " ومما يدل على صحة قراءة أبى عمرو ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى : " ورسلُنا لديهم يكتبون " وقراءة مسلمة بن محارب " وبعولتهن أحق بردهن " ، وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من " يعلمه " ونحوه ، ومثل تسكين " بارئكم " قراءة حمزة " ومكر السيء " (٣) .

---

(١) المرجع السابق والصفحة .

(٢) هذه الشواهد مذكورة فى الخصائص لابن جنى : ٧٥/١ ، وشرح المفصل ٤٧/١٠ والكتاب : ٢٠٣/٤ ، ومنها بالبحر المحيط : ٢٠٦/١ .

(٣) البحر المحيط : ٢٠٦/١ : ٢٠٧ .

والذى يبدو لى أن ما ذهب إليه أبو حيان من جواز الرواية بتسكين حركة الإعراب هو الصحيح حيث إن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقد ثبت نقل أبى عمرو ، وأن الإسكان منقول عن بنى تميم ، وإذا ثبتت لهجة عربية فلا ينبغى أن يخطأ بها القارىء أو يغلط . ولهذا يرى أبو حيان أن القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها [1] .

ومن الملاحظ على أبى حيان أنه كان كثير المخالفة للبصريين فى موقفهم من القراءات لأنها خالفت أصولهم وقواعدهم فحاولوا تأويلها أو رفضها ، لذلك كان يقول : إن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجىء على ما علمه البصريون ونقلوه [2] بل " القراءة سنة متبعة " ولا مدخل للقياس فيها .

الآية الثالثة :

قال تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " سورة النساء آية (١) .

قرئت هذه الآية الكريمة بنصب " الأرحام " وخفضها .

أما قراءة النصب فهى قراءة الجمهور - ما عدا حمزة - وأما قراءة الخفض فهى لحمزة - أحد القراء السبعة ، وإبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة ابن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهانى والحلبى عن عبد الوارث [3] .

---

(١) البحر المحيط : ٤٩٣/٨ .
(٢) البحر المحيط : ٣٦٢/٢ : ٣٦٣ .
(٣) الاتحاف ص١٨٥ .
الانصاف فى مسائل الخلاف مسألة ٦٥ ص٤٦٣ ، والبحر المحيط ١٥٧/٣ .

وهذه القراءة - بخفض " والأرحام " - كانت محل خلاف بين البصريين والكوفيين .

فذهب البصريون : إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلا فى ضرورة الشعر .

قال سيبويه : " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمر ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجز أيضا أن يتبعوها إياه وإن وصفوا ، لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيد كما جاز فيما أضمرت فى الفعل نحو : قمت أنت وزيد ، لأن ذلك ، وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهى حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ أو المبنى عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم وهو بدل من الزيادة التى فى الاسم ، وحال الاسم إذا أضيفت إليه مثل حاله منفرداً لا يستغنى به ... " [1] .

وعقب سيبويه على ذلك بأنه قول الخليل ، وأنه يجوز مجيئه فى الشعر اضطراراً . فقال : " وهذا قول الخليل - رحمه الله - وتفصيله عن العرب . وقد يجوز فى الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر . واستشهد على ذلك بقول الشاعر [2] :

آبك أيّه بى أو مصدر من حمر الجلة جأب جشور

(١) الكتاب لسيبويه : ٣٨١/٢ .

(٢) الشاهد فيه " عطف - مُصَدِّر - على المضمر المجرور فى " بى " دون إعادة الجار . وهو من أقبح الضرورة .

وقال الآخر [1] :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[2]

يتضح من نص سيبويه السابق أنه وضع قاعدته النحوية وهى : عدم جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، إذ عدَّ ذلك قبيحاً ونراه بنى قاعدته هذه على ما كثر وشاع واطرد فى كلام العرب ، ولم يتحدث فى هذا النص عن قراءة الجر فى " والأرحام " ولم يطعن فيها لا من قريب ولا من بعيد ، ولكن القاعدة التى ذكرها تنطبق عليها . فهو لا ينكر القراءة التى تخالف القياس بل عادة لا يعرض لها .

قال الزجاج عن هذه القراءة : " فأما الخفض فى " والأرحام " فخطأ فى العربية لا يجوز إلا فى اضطرار شعر ، وخطأ أيضا فى أمر الدين عظيم ، لأن النبى – صلى الله عليه وسلم – قال : لا تحلفوا بآبائكم فكيف يكون تساءلون بالله والرحم على ذا [3] ، .... ثم ذكر وجه خطئه فى العربية فقال : " فأما فى العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على مضمر فى حال الخفض إلا بإظهار الخافض " [4] .

وينسب الأنبارى للكوفيين إجازتهم هذا العطف دون كراهية منهم لذلك أو تقبيحه ، والدليل على جواز ذلك عندهم ما جاء فى التنزيل وكلام العرب . قال تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " بالخفض ، وقوله تعالى :

---

(١) البيت من الخمسين التى لم يعرف قائلها وهو من شواهد الكتاب : ٣٨٣/٢ ، والانصاف ٢٦٤/٢ ، وشرح المفصل : ٧٨/٣ ، ٧٩ ، وهمع الهوامع : ١٢٠/١ . والشاهد فيه عطف "والأيام" على الضمير المجرور فى " بك " دون إعادة الخافض .
(٢) راجع الكتاب لسيبويه : ٣٨٢/٢ : ٣٨٣ .
(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١١١/١ . وانظر النحو وكتب التفسير : ٣٩٤/١ .
(٤) المرجع السابق .

" ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم " [1] فـ " ما " فى موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض فى " فيهن " وقال تعالى : " لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة " [2] فـ " المقيمين " فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى " إليك " ، والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضا أن يكون عطفاً على الكاف فى " قبلك " والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعنى من أمتك .

وقال جل شأنه " وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام " [3] فعطف المسجد الحرام على الهاء من " به " .

وقال : " وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين " [4] فمن فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى " لكم " .

وأما ما جاء فى كلام العرب فهو قول الشاعر :

فاليـوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وقول الآخر :

أكر على الكتيبة لا أبالـى أفيها كان حتفى أم سواها

والتقدير : أم فى سواها ، فعطف "سواها" بـ " أم " على الضمير فى فيها ، وغير ذلك من الشواهد الشعرية .

---

(١) النساء آية ١٢٧ .
(٢) النساء آية ١٦٢ .
(٣) البقرة آية ٢١٧ .
(٤) الحجر آية ٢٠ .

وهكذا أخذ الأنبارى يذكر أدلة الكوفيين فى جوازهم العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ثم بدأ يفند هذه الأدلة [1] ويرد عليها مرجحاً مذهب البصريين .

ولكن إذا رجعنا إلى كتاب معانى القرآن للفراء - زعيم مدرسة الكوفة - نراه متفقاً مع ما ذهب إليه سيبويه من أن هذا العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض فيه قبح ، ولا يجوز إلا فى الشعر لضيقه .

قال الفراء : " حدثنى شريك عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم بالله والرحم ، وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه . وقد قال الشاعر فى جوازه :

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينهما والكعب غوط نفانف

وإنما يجوز هذا فى الشعر لضيقه " [2] .

وقد ذكر المبرد أن " المقيمين الصلاة " من قوله : " **لكن الراسخون في العلم منهم** ... " الآية إنما هو على هذا - أى منصوب على المدح ، ومن زعم أنه أراد : " ومن المقيمين الصلاة " فمخطىء فى قول البصريين لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة ، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب ، وقرأ حمزة " **الذي تساءلون به والأرحام** " بالجر وهذا ما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر " [3] .

فيستنبط هذا النص أنه أشار إلى مذهب البصريين فى منعهم العطف على

---

(١) راجع الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٤٦٣/٢ : ٤٧٣ .
(٢) معانى القرآن للفراء : ٢٥٢/١ : ٢٥٣ .
(٣) الكامل للمبرد : ٧٤٨/٢ ، ٧٤٩ تحقيق د / زكى مبارك .

الضمر المخفوض ، وأن من قال به فهو مخطىء إلا إذا اضطر شاعر ، كما يلمح في النص نفسه إشارة لمذهب الكوفيين الذين يجوزون ذلك مع قبحه ، فهو كالضرورة .

وقد ذكر ذلك الزجاجي أيضا فقال : " واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض ، فإن العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض كقولك مررت بك وبزيد ، ودخلت إليه وإلى عمرو ، ولو قلت مررت به وزيد كان غير جائز عند البصريين ألبتة إلا في ضرورة الشعر ، وقد قبحه الكوفيون وأجازوه مع قبحه "[1]

وعلق الدكتور ابراهيم رفيدة على المذهبين بقوله : " فالاستقباح يتفق عليه المذهبان وهو إجماع لديهم ، فكلاهما لا يجيز النطق عليه ابتداء ، ولكن البصريين يردونه ولا يقبلون التخريج عليه ، فهم أشد في رفضه ، ولا أرى هذا اختلافاً في حكم نحوي بقدر ما هو اختلاف في المنهج وطريقة الاستدلال وتطويع المقاييس ، فالكوفيون يقبلون الاحتجاج بالمروي - مهما كان - ويتوسعون في الرواية والتخريج على الشاذ والقليل النادر "[2] .

ويرى ابن يعيش أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا إذا أعيد الخافض ، ولم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر ، ثم عقب على قراءة جر " الأرحام " بقوله : " إن أكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض وقد ذكر رأي أبي العباس المبرد في هذه القراءة حيث قال لا تحل القراءة بها "[3] إلا أن قول المبرد هذا غير مرضي له وحاول تخريجها فقال :

---

(١) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي : ص٢٤٥ ، ٢٤٦ .
(٢) النحو وكتب التفسير : ٣٩٥/١ .
(٣) شرح المفصل : ٣/ ٧٨ .

" وهذا القول غير مرضى من أبى العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة ، كابن مسعود وابن عباس والقاسم وابراهيم النخعى والأعمش والحسن البصرى وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ، ويحتمل وجهين آخريين غير العطف على المكنى المخفوض : أحدهما : أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ، ويكون قوله : " إن الله كان عليكم رقيباً " جواب القسم " (١) .

بيد أن النحاس منع جر " والأرحام " على أنها قسم حيث قال : " وقال بعضهم والأرحام قسم وهذا خطأ من المعنى والإعراب " (٢) .

والوجه الثانى الذى ذكره ابن يعيش - وهو فيه متأثر بما ذكره ابن جنى (٣) - أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال " وبالأرحام " ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت فى نحو قولك بمن تمر أمر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل : أمر به وأنزل عليه لأنها مثلها فى موضع نصب وقد كثر عنهم حذف حرف الجر ..."(٤).

وقد خرج ابن خالويه قراءة جر الأرحام بالخفض على إضمار الخافض حيث

---

(١) المرجع السابق .

(٢) النحو وكتب التفسير : ٤٧٨/١ .

(٣) يقول ابن جنى فى الخصائص : ٢٨٦/١ تعليقاً على هذه القراءة : " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس إننى لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها فى نحو قولك : بمن تمرر أمرر ... ولم تقل أمرر به ... " .

(٤) شرح المفصل : ٧٨/٣ .

قال : " وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض فى مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم " [1] .

وإذا تتبعنا آراء بعض النحاة فى هذه القضية وجدنا ابن مالك لم ينهج نهج البصريين فى منع العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، أو نهج الكوفيين الذين أجازوا ذلك مع قبحه وكراهيته فى غير الشعر ، وإنما أجاز هذا العطف مطلقاً لورود ذلك فى النظم والنثر ؟ فنراه يقول [2] :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندى لازماً إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

وقد ذكر العينى [3] أن هذا العطف جائز عند الكوفية ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك .

واختار أبو حيان مذهب ابن مالك فى الجواز مطلقاً ، فنراه يقول عند تفسيره لقوله تعالى : " وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام " [4] بعد أن فصل المذاهب النحوية فى العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار : " والذى نختاره – أى المسجد الحرام – عطف على الضمير المجرور ولم يعد جاره ، وقد ثبت ذلك فى لسان العرب باختلاف حروف العطف ، وإن كان ليس مذهب جمهور البصريين ، بل أجاز ذلك الكوفيون ويونس والأخفش والاستاذ أبو على الشلوبين ، ولسنا متعبدين باتباع مذهب جمهور البصريين ، بل نتبع الدليل " [5] .

---

(١) الحجة لابن خالويه ص٩٤ .
(٢) ألفية ابن مالك بشرح الأشمونى : ١١٤/٣ .
(٣) شرح شواهد العينى بحاشية الصبان : ١١٥/٣ .
(٤) سورة البقرة : ٢١٧ .
(٥) البحر المحيط : ١٤٦/٢ .

ثم ذكر بعض الشواهد الشعرية والنصوص النثرية استدلالاً لهذا الجواز وتأييداً لهذا الاختيار .

ونراه يقول عند تفسيره لقوله تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " بقراءة جر الأرحام : " والقراءة الثانية فى السبعة " تساءلون به والأرحام " أى وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يلتفت إلى التأويل ، قرأها كذلك ابن عباس ومجاهد ...وحمزة ، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب على حمزة ، وقد ورد من ذلك فى أشعار العرب كثير يخرج أن يجعل ذلك ضرورة ... " (١) .

وقد أجاز كذلك ابن هشام الأنصارى العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار مطلقاً (٢) ، متأثراً بمن سبقه من النحاة الذين أجازوا ذلك كابن مالك وأبى حيان ، واستدل على الجواز بقراءة جر الأرحام .

وخلاصة القول فى العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار فيه مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا فى الضرورة ، وعليه جمهور البصريين .

الثانى : يجوز ذلك مع القبح والكراهية فى النثر ويجوز فى الشعر لضيقه وعليه مذهب الفراء .

الثالث : يجوز فى الكلام مطلقاً ، وعليه الكوفيون والأخفش ويونس ، ومال إلى هذا الرأي ابن مالك ، واختاره أبو حيان وابن هشام وبعض متأخرى النحاة .

---

(١) البحر المحيط : ١٤٦/٢ : ١٤٨ ، جـ٣/٣٦٠ ، ٣٦١ .
(٢) شرح شذور الذهب : ص٤٤٩ ، وشرح التصريح : ١٥١/٢ .

والذى أميل إليه وأرجحه هو الجواز مطلقاً لورود بعض الآيات القرآنية وبعض الشواهد الشعرية ، لأن الأولى فى الترجيح أخذ النص على ظاهره بعيداً عن التأويل والتقدير .

ولأن قراءة جر الأرحام قراءة متواترة ، والقراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ، لأنها إذا ثبتت بالرواية لا يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة [1] ، وليس معنى هذا الابتعاد عن الكثير الشائع ، بل الاحتفاظ له بالقيمة العلمية وجواز القياس عليه ، والاعتراف بأن اتباعه أمثل .

الآية الرابعة :

قال تعالى : " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " سورة الأنعام (١٣٧) .

قرئت هذه الآية الكريمة بنصب " أولادهم " وجر " شركائهم " على أن " قتل" مصدر مضاف إلى فاعله وهو " شركائهم " ، وقد فصل بين المصدر وفاعله بالمفعول به وهو " أولادهم " ، ونسبت هذه القراءة إلى عبد الله ابن عامر اليحصبى[2] – أحد القراء السبعة .

وقضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه أكثر النحاةُ القول فيها .

فاتفق البصريون والكوفيون على أنه لا يجوز الفصل بينهما ، أما فى ضرورة الشعر فيجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور . يقول ابن يعيش : "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيىء الواحد ، فالمضاف إليه

---

(١) البحر المحيط ٢٦١/٧ .
(٢) النشر فى القراءات العشر : ٢٦٤/٢ والإتحاف ص٢١٧ .

من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما .

وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة ... " [1] .

وإنما اختلفوا في الفصل بينهما بغير الظروف والجار والمجرور في ضرورة الشعر ، أي بالمفعول ونحوه ، وتناول الأنباري عرض هذا الخلاف بينهما فذكر : أن الكوفيين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر . وأن البصريين لا يجيزون ذلك . واستدل للكوفيين على جوازهم لهذا الفصل بأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها . قال الشاعر [2] :

فزججتها بمزجةٍ زج القلوص أبي مزاده

والتقدير : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ " القلوص " وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض .

وشواهد أخرى غير هذا .. واستدل لهم أيضا بقراءة ابن عامر " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " بنصب " أولادهم " وجر " شركائهم " ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم ، والتقدير فيه : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة . وإذا كان هذا في القرآن ففي الشعر أولى [3] .

وإذا كان الأنباري ذكر أن الكوفيين يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٣ : ٢٠ .

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ولا يعرف له سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص : ٤٠٦/٢ ، وشرح المفصل : ٢٢/٣ ، وشواهد العيني على الأشموني : ٢٧٦/٢ وخزانة الأدب للبغدادي : ٢٥٤/٢ والانصاف : ٤٢٧/٢ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٦٠) .

إليه بغير الظروف والجار والمجرور ، إلا أن الواقع غير ذلك ، فبالرجوع إلى معانى القرآن للفراء وجدناه ينكر الفصل بينهما بالمفعول ... وهو من زعماء مدرسة الكوفة – والذى أجاز ذلك هو الأخفش البصرى ، وتبعه بعض الكوفيين .

قال الفراء فى معانى القرآن بعد أن ذكر قراءة ابن عامر للآية القرآنية : " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " : " وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكناً زج القلوصَ أبى مزاده

بشىء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله فى العربية " (١) – وذكر سيبويه أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف ، وخص ذلك بالشعر ، ولم يتعرض للقراءة القرآنية التى وردت فى الآية سالفة الذكر – لأنها تتعارض مع قاعدته النحوية ، فتجنبها ، ومن هنا ضعَّف بعض البصريين هذه القراءة ، وأجازها الأخفش .

قال ابن يعيش : " فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت ، والقياس يدفعه ، فأما قوله : فزججتها بمزجة ... الخ ، فإنه أنشده الأخفش فى هذا الباب ، والشاهد فيه : أنه أضاف المصدر إلى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جداً لم يصح نقله عن سيبويه " (٢) .

وفى ضوء ذلك يكون تعميم الحكم عند الأنبارى غير دقيق ، لأننا رأينا الأخفش (وهو من البصريين) أجاز الفصل ، ورأينا الفراء (وهو من زعماء

(١) معانى القرآن للفراء : ١/٣٥٧ : ٣٥٨ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢٢ : ٢٣ .

الكوفة) ينكر الفصل ، إلا إذا كان حكم الأنبارى هذا اعتماداً على الأغلب أو المشهور .

ولهذا كان الرضى أدق فى تعبيره لبيان موقف النحاة من هذا الفصل مما ذكره الأنبارى حيث قال: " وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولاشك أن الفصل بينهما فى الضرورة ثابت مع قلته وقبحه ، والفصل بغير الظرف فى الشعر أقبح منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر أقبح منه فى الشعر ، وهو عند يونس قياسى " (١) .

وتنبه البغدادى لذلك فقال تعليقاً على ما قرره الأنبارى فى هذه المسألة : " وفيه أمران : الأول : إن نسبة جواز الفصل فى الشعر بنحو المفعول إلى الكوفيين لم يعترف به الفراء ، وهو من أجل أئمة الكوفيين (٢) ... وذكر نص الفراء السابق عند تفسيره للآية الكريمة .

هذا وقد حاول الفراء أن يجد لجر " شركائهم " - فى الآية الكريمة - وجهاً فقال : " وفى بعض مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء ، فإن لم تكن مثبتة عن الأولين فينبغى أن يقرأ " زُيِّنَ " - بالبناء للمجهول - وتكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم فى النسب والميراث ، فإن كانوا يقرؤون " زين " فلست أعرف جهتها " (٣) . يريد الفراء بذلك التخريج أن تقرأ كلمة " أولادهم " بالجر مضافة إلى قتل ، وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلاً منها أو صفة .

وقد تأثر النحاس بمذهب أكثر البصريين فى عدم جواز الفصل بين المضاف

---

(١) شرح الكافية للرضى : ٢٩٣/١ .
(٢) خزانة الأدب للبغدادى : ٢٥٣/٢ .
(٣) معانى القرآن للفراء : ٣٥٧/١ .

والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور حيث اعتبر قراءة ابن عامر للآية القرآنية - سالفة الذكر - لحنا ، فقال : " فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز فى كلام ولا شعر ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف ، لأنه لا يفصل ، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن " (١) .

ويعلق د / إبراهيم عبد الله رفيدة على قول النحاس السابق بقوله " وهو قول دقيق يتفق مع المذهبين - أى البصرى والكوفى - وإن كان حكما فيه قسوة على قراءة متواترة " (٢) . ونهج ابن جنى نهج أكثر النحاة فى هذه القضية فقال : " والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر (٣) .. واستشهد بأبيات كثيرة منها الشاهد الذى ذكره الأخفش فى جواز الفصل ، وعلق ابن جنى على هذا الشاهد بقوله : " أى زج أبى مزادة القلوص ، ففصل بينهما بالمفعول به ، هذا مع قدرته على أن يقول : زج القلوص أبو مزادة ، كقولك : سرنى أكلُ الخبز زيدٌ . وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة ، مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول ... .

ومن ذلك قراءة ابن عامر " **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل**

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٧١ / أ نقلاً عن النحو وكتب التفسير : ٤٨١/١ .
(٢) النحو وكتب التفسير : ٤٨١/١ .
(٣) الخصائص لابن جنى : ٤٠٦/٢ .

أولادهم شركائهم " - بنصب أولادهم - وهذا فى النثر حال السعة صعب [1] جداً ، ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف [2] ... " .

وتأثر الزمخشرى كذلك بمن سبقه من النحاة فى قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه وحاول أن يجد لهذه القراءة مخرجاً - كما فعل الفراء من قبله - فقال عند تفسيره لهذه الآية : " وأما قراءة ابن عامر :" قتل أولادهم شركائهم ، برفع القتل ونصب الأولاد ، وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان فى مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج ورود : " زج القلوص أبى مزادة " . فكيف به فى الكلام المنثور ، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف - شركايهم - مكتوباً بالياء - ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب " [3] .

ويتضح من نص الزمخشرى تأثره بمن سبقه فى إنكار هذا الفصل وخاصة الفراء إلا أن ابن مالك لم يرتض ما ذهب إليه كثير من النحويين فى عدم جواز الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر ، وإنما أجاز الفصل بغيرهما - كالمفعول - وعمدته واستدلاله على ذلك هى قراءة ابن عامر وما ورد فى أشعار العرب . وهو فى ذلك مسبوق بالأخفش ، كما هو واضح مما سبق .

---

(١) وفى نسخة أخرى " ضعف " .
(٢) الخصائص : ٢/٤٠٨ : ٤٠٩ .
(٣) الكشاف للزمخشرى : ٢/٥٥ .

فنرى ابن مالك يقول فى الألفية [1] :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز

يشير بذلك : إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافاً للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً . فالجائز فى السعة .. أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر " قتل أولادهم شركائهم " . وقول الشاعر [2] :

..... فسقناهم سوق البغاث الأجادلِ

وقوله [3] :

..... فداسهم دوسَ الحصيدَ الدائس

وقوله :

فزججتها بمزجةٍ زج القلوص أبى مزاده

وقد عقب الصبان على قول الأشمونى " خلافاً للبصريين " السابق بأنه " لما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر ، ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر "[4] .

ويقول ابن مالك فى الكافية الشافية [5] :

---

(١) ألفية ابن مالك بشرح الأشمونى : ٢/٢٧٥ : ٢٧٦ .
(٢) أوله : عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة ، والشاهد فى سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل بالمفعول (البغاث) .
(٣) أوله : وحلق المانىُ والقوانس ، والشاهد فى دوس الحصيد الدائس فإن الحصيد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس .
(٤) حاشية الصبان : ٢/٢٧٦ .
(٥) متن الكافية والشافية فى علم العربية لابن مالك ص٥٣ مطبعة الهلال بالفجالة .

..... وفى اختيار قد أضافوا المصدرا

لفاعل من بعد مفعول حجز كقول بعض القائلين للرجز

يفرك حب السنبل الكنافج بالقاع فركَ القطنَ المحالج

وعمدتى قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر

وفى قوله هذا دليل كاف على إجازته الفصل بين المتضايفين بالمفعول ونحوه والعاضد لرأيه هذا والناصر له قراءة ابن عامر التى رفضها أكثر النحاة . وأخذ برأيه الأشمونى ، والصبان بدليل رد الصبان على الزمخشرى ... وكذلك أجاز أبو حيان الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور استناداً على وروده فى هذه القراءة المتواترة ، ومتأثراً بابن مالك الذى سبقه ، فقال فى البحر المحيط : " وقرأ ابن عامر كذلك - إلا أنه نصب " أولادهم " وجر شركائهم " فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، وهى مسألة مختلف فى جوازها ، فجمهور البصريين متقدموهم ومتأخروهم لا يجيزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها - وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ، ولوجودها أيضا - فى لسان العرب فى عدة أبيات ... "[1] ثم قال :

" ولا التفات إلى قول ابن عطية : وهذه القراءة ضعيفة فى استعمال العرب ... ولا التفات - أيضا - إلى قول الزمخشرى ... " الذى سبق أن ذكرته عند بيان موقفه من هذه القراءة .

---

(١) البحر المحيط : ٤/٢٣٠ .

وقد كان هجوم أبى حيان على الزمخشرى فى هذه القراءة عنيفاً ، وكأنه أول من أنكر هذه القراءة – فى حين أننى قد بينت أن الفراء أنكر هذه القراءة من قبل الزمخشرى ، وأن النحاس اعتبرها لحناً . وابن جنى اعتبرها ضعيفة لأنها تخالف قياس العربية ، وكذلك بعض البصريين . فنرى أبا حيان يقول : " وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجوداً نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباًوقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم " (١) .

وقد رد أبو حيان كذلك رأى أبى على الفارسى وذكر أنه لا يلتفت إليه – كما لا يلتفت إلى قول ابن عطية والزمخشرى فقال : " ولا التفات أيضا لقول أبى على الفارسى : هذا قبيح قليل الاستعمال ولو عدل عنها – يعنى ابن عامر – كان أولى " (٢) .

وأجاز كذلك الشيخ خالد الأزهرى هذا الفصل تبعاً لإجازة الكوفيين له حيث قال : " زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر .. وهو قول البصريين ، والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة السعة ... " وأخذ فى بيان هذه المسائل السبع ، وحسن قراءة ابن عامر للآية بثلاثة أمور : " هى كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية (٣) ... " .

---

(١) المرجع السابق والصفحة .
(٢) البحر المحيط : ٤/٢٢٩ : ٢٣٠ .
(٣) شرح التصريح على التوضيح : ٢/٥٧ : ٦٠ .

وفى ضوء ما سبق بيانه فإننى أميل إلى ترجيح جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور كالمفعول ونحوه ، لما فى هذا الرأى من تيسير ومرونة بقبول ما ورد فى النظم والنثر وكان الفصل فيهما بغير الظرف والجار والمجرور .

وإذا كان نقد بعض النحاة لها من قبل تحكيم أقيستهم وتقعيد قواعدهم ، فهو تحكم مردود ، ذلك لأن القراءة لا تتبع العربية ، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب وهو النبى صلى الله عليه وسلم .

ولا بأس أن يكون فى القراءات فصيح وأفصح ، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر [1] وهذا يعنى أن وجوه القراءات ليست متساوية فى الفصاحة ولكنها كلها فصيحة مقبولة ، وإن كان فيها ما هو أقل من غيره فى الفصاحة . والله أعلم بالصواب .

الآية الخامسة :

قال تعالى : " **ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ إني كفرت بما أشركتموني من قبل** ..." سورة إبراهيم آية (٢٢) .

قرئت هذه الآية الكريمة بفتح الياء فى " مصرخىّ " ، وبكسر الياء فيها .

أما قراءة الفتح فهى قراءة الجمهور ، وعليها قياس العربية الذى يوجب تحريك الياء بالفتح إذا حركت وما قبلها متحرك ، فإن كان ما قبلها ساكنا وجب فتحها .

---

(١) البحر المحيط : ٧ / ٢٦١ .

وأما قراءة كسر الياء فهى قراءة [1] حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب ، وقراءة الكسر هذه جاءت على خلاف قياس النحويين .

وقد أجاز الفراء هذه القراءة بعد أن رمى من قرأ بها بالوهم ، وحاول تخريجها على ما سمعه من كلام العرب ، فنراه يقول بعد نسبة هذه القراءة للقارئين بها : " ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الباء فى " بمصرخى " خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك " [2] . ثم ذكر لها شاهداً أنشده بعض العرب وهو :

قال لها هل لك ياتا فىٌّ قالت له ما أنت بالمرضىٌّ

وقال : " فخفض الياء من " فىٌّ " فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقى من الساكنين فيخفض الآخر منهما ، وإن كان له أصل فى الفتح ، ألا ترى أنهم يقولون : لم أره مذ اليوم والرفع فى الذال هو الوجه ، لأنه أصل حركة مذ والخفض جائز ، فكذلك الياء من " مصرخىٌّ " خفضت ولها أصل فى النصب " [3] .

كما أجازها أبو عمرو بن العلاء [4] ، وقال عنها القاسم بن معن " إنها صواب " [5] .

وقال الأخفش عن هذه القراءة : " ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين " [6] وقال أبو عبيد : نراهم غلطوا ، ظنوا أن الباء تكسر ما بعدها ، وقال المبرد : لو صليت خلف إمام يقرؤها هكذا لأخذت نعلى ومضيت " [7] .

---

(١) النشر لابن الجزرى : ٢٩٨/٢ وانظر إتحاف فضلاء البشر ص٢٧٢ .
(٢) معانى القرآن للفراء : ٧٥/٢ .
(٣) المرجع السابق : ٧٦/٢ .
(٤) النشر : ٢٩٨/٢ والتصريح على التوضيح : ٦٠/٢ .
(٥) النشر : ٢٩٩/٢ .
(٦) المحرر الوجيز لابن عطية : ٢٢٩/٨ ط الدوحة وانظر البحر المحيط : ٤١٩/٥ .
(٧) المحرر الوجيز : ٢٢٩/٨ .

وقد أنكرها كذلك أبو حاتم [1] والزجاج وقال عنها : " وقراءة حمزة والأعمش بمصرخيّ بكسر الياء ، وهى عند جميع النحويين رديئة مرذولة لا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين " [2] .

ولعل الزجاج يقصد بقوله " بعض النحويين " الفراء ، لأنه قال بعد ذلك : " وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر ، لأن أصل التقاء الساكنين الكسر " ثم استهجن على الفراء تخريج القرآن على ما أنشده بعض العرب والاحتجاج به فقال : " وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه وعمل مثل هذا أسهل ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب ولا هو مما يحتج به فى كتاب الله " [3] .

وقال النحاس عن هذه القراءة : " فقد صار هذا بإجماع لا يجوز ، وإن كان الفراء قد نقض هذا وأنشد البيت السابق ، ولا ينبغى أن يحمل كتاب الله جل وعز على الشذوذ " [4] .

وقال الزمخشرى عنها : " هى قراءة ضعيفة " [5] .

وذكر ابن خالويه القراءتين فى هذه الآية الكريمة وتوجيه كل قراءة مع قبوله للمقروء به مهما كان وجهه النحوى فقال : " تقرأ بفتح الياء وكسرها ، فالحجة لمن فتح أنه يقول : الأصل بمصرخينى فذهبت النون للإضافة ، وأدغمت الياء فى الياء ، فالتقى ساكنان ففتح الياء لالتقائهما كما نقول : علىٌّ ولدىٌّ ومسلمىٌّ وعِشرِىٌّ .

---

(١) البحر المحيط : ٤٢٠/٥ .
(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١١٦/٢ : ١١٧ .
(٣) المرجع السابق والصفحة وانظر النحو وكتب التفسير : ٣٩٦/١ .
(٤) المحرر الوجيز : ٢٢٩/٨ وانظر النحو وكتب التفسير ٣٩٧/١
(٥) المحرر الوجيز : ٢٢٩/٨ وخزانة الأدب ٢٥٩/٢

والحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناءً لا إعراباً ، واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح ، وإن كان الفتح عليهم أخف " [1] وأنشد بعد ذلك البيت الذي سبق ذكره في نص الفراء .

وقد دافع أبو على الفارسى عن هذه القراءة فقال : " فإذا كانت هذه الكسرة فى الياء على هذه اللغة وإن كان غيرها أفشى منها وعضده من القياس ما ذكرناه ، لم يجز لقائل أن يقول : إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك فى السماع والقياس " [2] ، ونقل الطبرسى هذا الدفاع فى تفسيره مجمع البيان .

والذى يستنبط من هذا العرض أن البصريين أنكروا وضعفوا هذه القراءة ، إذ أن الأخفش والزجاج وأبا حاتم والمبرد والنحاس والزمخشرى على مذهب البصريين ، وزادوا فى إضعاف وتوهين هذه القراءة بأن الشاهد الشعرى الذى استشهد به الفراء لرجل مجهول ، وعمل مثل هذا الشعر أسهل ، وأما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء وابن معن - فقد أجازوا هذه القراءة واستشهد الفراء لها بكلام العرب مع عدم نسبة الشاهد لقائله ، إلا أن البغدادى - صاحب الخزانة - أثبت قائل هذا البيت وهو الأغلب العجلى وهو معروف ، وذكر أنه موجود فى أول ديوانه [3] .

وقد أخذ ابن خالويه هذه القراءة بوجهها النحوى دون اعتراض أو رد لها . ودافع أبو على الفارسى عنها لورودها فى السماع والقياس . فقد سمعت فى لغة البدو من بنى يربوع ، إذ الكسر عندهم مطرد فى الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم فى حالة الوصل .

---

(١) الحجة فى القراءات السبع ص١٧٨ .
(٢) مجمع البيان للطبرسى : ٢١٢/١٣ .
(٣) الخزانة : ٢٥٩/١ وحاشية يس على التصريح ٦٠/٢

قال ابن هشام : " جاءت هذه القراءة على لغة بنى يربوع حيّ من تميم يطرد فيها كسر ياء المتكلم المضاف إليها جمع المذكر السالم " [1] .

والحق أن من أجاز هذه القراءة على حق لأنها صحت سماعاً ، كما أنها صحت قياساً ، إذ الياء كسرت اتباعاً للكسرة التى بعدها فى " إنى " واللسان فيها يعمل من موضع واحد ووجه واحد . بالإضافة إلى أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ما دامت ثبتت بالرواية ، فلا يردها قياس عربية ولا فشو لغة .

وكذلك أن هذه القراءة قراءة متواترة شاهدة بصحة ما رواه الفراء ، وإن كان فتح الياء فى مثلها هو الكثير الشائع فى كلام العرب وهو القياس . والله أعلم بالصواب .

الآية السادسة :

قال تعالى : " يا جبال أوبي معه والطّير " سورة سبأ (آية ١٠) .

قرئت " والطير " بالنصب والرفع .

أما قراءة النصب فهى قراءة أبى عمرو وعيسى بن عمر ويونس . وقراءة العامة . وأما قراءة الرفع فهى قراءة شاذة نسبت إلى الأعرج [2] ، قال ابن الجزرى : " وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من " والطير " وهى رواية زيد عن يعقوب " [3] .

وقال السفاقسى : " لا خلاف بينهم فى نصبه ، وماروى عن البصرى

---

(١) أوضح المسالك بشرح ضياء السالك لمحمد بن عبد العزيز النجار : ٢/٣٥٧ : ٣٥٨ .
(٢) قال مكى : " قرأه الأعرج " " والطير " بالرفع ، عطفه على لفظ الجبال على تقدير يا أيها الجبال ويا أيها الطير أوبى معه أو سبحى معه " انظر مشكل إعراب القرآن : ٢/٢٠٤ .
(٣) النشر فى القرءات العشر : ٢/٣٤٩ .

وعاصم وروح من رفعه - وإن كانت له أوجه صحيحة فى العربية - لا يقرأ به لضعفه فى الرواية " [1] وفى إتحاف فضلاء البشر : " أما ما روى عن روح من رفع الراء من " والطير " نسقاً على لفظ " جبال " أو على الضمير المستكن فى " أوبى " للفصل بالظرف ، فهى انفرادة لابن مهران ... لا يقرأ بها .. " [2] .

وإذا نظرنا إلى منهج النحويين فى تأصيل قواعدهم النحوية نجدهم يعتمدون على كثرة الاستشهاد والأخذ بالأكثر فى كلام العرب والقياس عليه ، واعتبار المخالف له قليلاً شاذاً لا يقاس عليه . وهذا عند البصريين ، بعكس نحاة الكوفة الذين كانوا يقيسون على القليل والنادر متى صحت روايته . يقول الدكتور شوقى ضيف عن الخليل : " اعتمد الخليل فى تأصيله لقواعد النحو على السماع ، والسماع عنده إنما يعنى النقل عن القراء للذكر الحكيم ... والأخذ عن أفواه العرب الخلص الذين يوثق بفصاحتهم والشواهد عنده هى مدار القاعدة النحوية ، وهى إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة ، إذ لابد لها من الاطراد على ألسنة العرب ، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة كان شاذاً " [3] .

واستشهد الخليل بن أحمد فى عطف اسم معرف بالألف واللام على منادى مضموم بقراءة الأعرج وهى رفع " والطير " ، استناداً منه على الأخذ بالأكثر الشائع فى كلام العرب . فقال سيبويه : " قال الخليل : من قال يا زيدُ والنضرَ فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يُرَدُّ فيها الشىء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ ، وقرأ الأعرج " **يا جبال أوبي معه والطير** " فرفع .

---

(١) غيث النفع : ص٢٠٨ .
(٢) إتحاف فضلاء البشر : ص٣٥٨ .
(٣) المدارس النحوية : ص٤٦ : ٤٧ بتصرف .

ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل - رحمه الله - هو القياس ، كأنه قال ويا حارث ، ولو حمل الحارث على " يا " كان غير جائز ألبتة نصب أو رفع ، من قبل أنك لا تنادى اسماً فيه الألف واللام بـ " يا " ، ولكنك أشركت بين النضر والأول فى " يا " ولم تجعلها خاصة للنضر " (١) .

مما سبق يتبين لنا أن عطف الاسم المعرف بالألف واللام على المنادى المضموم اختلف النحاة فى ضبط المعطوف فيه بين الرفع والنصب .

فالخليل وسيبويه اختارا الرفع ، ويرون أنه القياس ، استناداً إلى أنه الأكثر فى كلام العرب ، ولمجيئه فى قراءة شاذة وهى رفع " والطير " .

وأما الجمهور فقد قرأ الآية بنصب " والطير " وذلك بالعطف على المحل .

وذكر المبرد هذين القولين موضحاً حجة كل قول فقال :

" فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً :

أما الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع فيقولون : يا زيد والحارثُ أقبلا

وقرأ الأعرج : " يا جبال أوبى معه والطير " .

وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمى فيختارون النصب وهى قراءة العامة ، وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت يا زيد والحارث : فإنما أريد يا زيد ويا حارث ، فيقال لهم : فقولوا يا الحارثُ : فيقولون هذا لا يلزمنا ، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع . فكلانا فى هذا سواء .

---

(١) الكتاب : ١٨٦/٢ : ١٨٧ .

وإنما جوزت لمفارقتها حرف الإشارة ؛ كما تقول : كل شاة وسخلتها بدرهم ورب رجل وأخيه ، ولا تقول : كلُّ سخلتها ، ولا رب أخيه حتى تقدم النكرة .

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل ، كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل ، فيحتج عليهم بالنعت الذى فيه الألف واللام " [1] .

وعقب المبرد على هذين القولين بقوله : " وكلا القولين حسن " ثم مال بعد ذلك إلى قراءة الجمهور فقال : " والنصب عندى حسن على قراءة الناس " [2] .

ومع شذوذ قراءة الرفع – لضعف الرواية – إلا أن الخليل بن أحمد ومن تبعه اعتمد عليها فى تأصيل قاعدة نحوية لمجيء ذلك كثيراً فى كلام العرب .

الآية السابعة :

قال تعالى : " **يغفر لكم ذنوبكم** " سورة الصف الآية (١٢) .

وقوله تعالى : " **فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء** " سورة البقرة (٢٨٤) .

وردت قراءة قرآنية فى مثل هذه الآيات بإدغام راء " يغفر " فى " اللام " بعدها . وهذه القراءة نسبت لأبى عمرو بن العلاء [3] .

واختلف النحاة فى جواز هذا الإدغام . فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا يجوز إدغام الراء فى اللام . وإنما يجوز إدغام اللام فى الراء .

---

(١) المقتضب : ٤/٢١٢ : ٢١٣ .
(٢) المرجع السابق : ٤/٢١٣ .
(٣) النشر فى القراءات العشر جـ٢/٢٣٧ ، والاتحاف ص١٦٧ ، وغيث النفع ص٥٨ .

قال سيبويه : " والراء لا تدغم فى اللام ولا فى النون ، لأنها مكررة ، وهى تفشى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى فى الفم مثلها ولا يكرر . ويقوى هذا أن الطاء وهى مطبقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة ؛ لأنها أفضل منها بالإطباق ، فهذه أجدر أن لا تدغم إذا كانت مكررة . وذلك قولك : اجْبُرْ لَبَطَة .. وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء ، لأنك لا تخل بهما كما كنت مخلا بها لو أدغمتها فيهما ولتقاربهن وذلك : " هَرٌّ أيت ومَرٌّ أيت " (١) والأصل هل رأيت ومن رأيت .

فواضح من نص سيبويه أنه كان لا يجيز إدغام الراء فى اللام لأنها مكررة ، ولو أدغمت لذهب هذا التكرار ... ونلاحظ أيضا أنه وضع القاعدة النحوية ولم يتعرض للقراءة القرآنية بالذكر أو التوهين – كما فعل غيره على ما سيأتى – لأن القراءة فى نظره سنة لا يصح التعرض لها بتصويب أو تخطئة .

وذهب المبرد مذهب سيبويه فقال : " وتدغم اللام والنون فى الراء ، ولا تدغم الراء فى واحدة منهما ، لأن فيها تكراراً ، فيذهب ذلك التكرير " (٢) .

وقد ذكر الزجاج مذهب البصريين فى عدم جواز هذا الإدغام حين تعرضه للآية القرآنية " يغفر لكم ذنوبكم " ، وتحدث عن قراءة " يغفلكم " بإدغام الراء فى اللام ، لكنه لم يردها أو يضعفها فقال : " فأما من قرأ " يغفلكم " بإدغام الراء فى اللام فغير جائز فى القراءة عند الخليل وسيبويه لأنه لا تدغم الراء فى اللام فى قولهم ، وقد رويت عن إمام عظيم الشأن وهو أبو عمرو بن العلاء ، ولا أحسبه قرأ

(١) الكتاب لسيبويه : ٤٤٨/٤ ت عبد السلام هارون .
(٢) المقتضب للمبرد : ٣٤٧/١ .

بها إلا وقد سمعها عن العرب " [1] فنراه لا يضعف القراءة بل يحاول أن يجد لها مخرجاً وهو أن يكون أبو عمرو قد سمعها عن العرب وإلاّ لَمَا قرأ بها .

وذكر ابن جنى أن هذه القراءة غير معروفة عند أصحابه - وهم البصريون - وإنما هى من رواية القراء ، فنراه يقول :

" واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف لأن إدغامها فى غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير ، فأما قراءة أبى عمرو " يغفر لكم " بإدغام الراء فى اللام فمدفوع عندنا وغير معروف عند أصحابنا وإنما هو شىء رواه القراء ، ولا قوة له فى القياس " [2] .

وبرغم أن الزمخشرى كان لا يجيز مثل هذا الإدغام لإتباعه للمذهب البصرى إلا أنه كان شديد اللهجة والعنف حين تناوله لهذه القراءة ، بل رمى مدغم الراء فى اللام باللحن والخطأ فقال فى قوله " **فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء** " : " فإن قلت كيف يقرأ الجازم ؟ قلت يظهر الراء ويدغم الباء .. ومدغم الراء فى اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشاً . وراويه عن أبى عمرو مخطىء مرتين ، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم " [3] .

وقال ابن يعيش : " اختلف النحويون فى إدغام الراء فى اللام ، فقال سيبويه وأصحابه لا تدغم الراء فى اللام ولا فى النون وإن كن متقاربات لما فى الراء من التكرير ، ولتكريرها تشبه بحرفين ، ولم يخالف سيبويه أحد من البصريين فى ذلك إلا ما روى عن يعقوب الحضرمى أنه كان يدغم الراء فى اللام فى قوله

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١٧٢/٤ وانظر النحو وكتب التفسير : ٤٠١/١ .
(٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى : ١٩٣/١ .
(٣) الكشاف للزمخشرى : ١٧١/١ .

عز وجل " يغفر لكم " . وحكى أبو بكر بن مجاهد عن أبى عمرو أنه كان يدغم الراء فى اللام ساكنة كانت الراء أو متحركة ، فالساكنة نحو قوله تعالى " فاغفر لنا " " واستغفر لهم " و" يغفر لكم ذنوبكم " وما كان مثله ، والمتحركة قوله " سخر لكم " و"هن أطهر لكم " .

وأجاز الكسائي والفراء إدغام الراء فى اللام ، والحجة فى ذلك أن الراء إذا أدغمت فى اللام صارت لاماً ، واللام أسهل وأخف من أن تأتى براء فيها تكرير وبعدها لام وهى مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف فى موضع واحد ، قال أبو بكر بن مجاهد لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبى عمرو سواه فاعرفه " (١) .

وكما هو واضح أن ابن يعيش ذكر المذاهب فى إدغام الراء فى اللام ، فذكر إجماع البصريين على عدم جواز ذلك ومخالفة يعقوب الحضرمى لهم ، وأنه كان يجيز هذا الإدغام ، وذكر إجازة الكسائى والفراء لمثل هذا الإدغام وحجتهما فى ذلك .

وكان الرضى يرى أن مثل هذا الإدغام إخفاء عند حذاق أهل الأداء ، فتراه يقول تعقيباً على قول ابن الحاجب " وقد جاء ... اغفر لىٌ ... " يقول : " نقل عن بعض القراء الإدغام فى مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالإدغام فى مثله الإخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز لأن الإخفاء قريب من الإدغام " (٢) . ثم ذكر إجازة الكسائى والفراء لهذا الإدغام قياساً .

إلا أن أبا حيان لا يرتضى بقول من قال إنه إخفاء حيث قال : " وأما من

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٠ /١٤٣ .
(٢) شرح الشافية للرضى : ٢٧٤/٣ .

قال : إنه إخفاء لا إدغام فهو مخطىء فى حق القراء واتهام لهم ، ولا يجوز أن يعتقد فى القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام " [1] .

وقد رد أبو حيان نقد الزمخشرى لهذه القراءة وهجومه العنيف على راويها بقوله : " وذلك على عادته فى الطعن على القراء " ، ثم ذكر اختلاف النحاة فى إجازة هذا الإدغام ومنعه ، حيث ذكر أن سيبويه والخليل وأصحابهما لا يجيزونه ، ولا يعلم أن أحداً من البصريين خالفهم إلا يعقوب الحضرمى وإلا ما روى عن أبى عمرو من أنه كان يدغم الراء فى اللام .. وذكر كذلك إجازة الفراء والكسائى لهذا الإدغام .

ثم ذكر أنه يجب قبول هذا الإدغام لثبوته وصحته لغوياً فقال : " وقد اتفق على نقل إدغام الراء فى اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمى وكبار أهل الكوفة : الرؤاسى والكسائى والفراء ، وأجازوه عن العرب فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم ، وأما قول الزمخشرى : إن راوى ذلك عن أبى عمرو مخطىء مرتين ، فقد تبين أن ذلك صواب ، والذى روى ذلك عنه الرواة ، ومنهم أبو محمد اليزيدى وهم إمام فى النحو إمام فى القراءات إمام فى اللغات " [2] . فكما هو واضح من النص السابق تأييد أبى حيان لجواز هذا الإدغام .

وخلاصة القول فيما سبق : إننى أميل فى ترجيح قراءة أبى عمرو بن العلاء بإدغام الراء فى اللام ، وذلك لأنها قراءة متواترة لا يصح نقدها أو الطعن فيها ، وخاصة أن أبا عمرو إمام عظيم الشأن لا يقرأ إلا بما سمع عن العرب ، والذى

---

(١) البحر المحيط : ٣٦١/٢ : ٣٦٣ .
(٢) المرجع السابق والصفحات .

لا يدع مجالاً للشك فى أن أبا عمرو كان مقيداً فى قراءته بالراوية - وإن كانت الرواية أحياناً تخالف مذهبه النحوى - ما قاله : " ولولا أن ليس لى أن أقرأ بما قرىء لقرأت كذا وكذا وكذا ... " [1] وذكر حروفاً .

بالإضافة إلى ما ذكره الصبان فى هذا المقام أن الأولى الأخذ بقول القراء ، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط فى مثله ، وهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأن قول النحاة ليس بحجة إلا عند إجماعهم ، وهم لم يجمعوا على المنع ، ولثبوت القرآن تواتراً وما نقله النحاة آحاد [2] .

والله أعلم بالصواب .

---

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء : ٢٩٠/١ .
(٢) حاشية الصبان : ٣٤٦/٤ .

الخاتمة

وبعد ، فهذه إشارة موجزة لعرض بعض النماذج للقراءات القرآنية وبيان موقف النحاة منها - اجتزأت بالقليل منها - وقد حفلت كتب التفسير والقراءات بالكثير الذى لا يحصى من ذلك ، مراعاة لظروف الحولية ، اتضح لى من خلالها أن النحاة كانوا يستشهدون بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة مهما كانت شاذة - طالما وافقت ما وضعوه من قواعد وكان مطرداً فى لغة العرب - فى تأصيل قواعدهم النحوية .

ويبنون قياسهم على ماكان كثيراً شائعاً فى لغة العرب ، فما كان كثيراً شائعاً قبلوه وأخذوه وقاسوا عليه ، وما كان قليلاً نادراً توقفوا عن قبوله وحفظوه ولم يقيسوا عليه ، حتى ولو كان من القراءات المتواترة ، وقد كان البصريون أكثر تحكماً وأشد رفضاً لما خالف أصولهم النحوية ، مع ملاحظة أن سيبويه - الإمام الأول لمدرسة البصرة - كان لا ينكر أى قراءة قرآنية خالفت ما وضعه من مقاييس وضوابط نحوية ، بل عادة كان لا يعرض لها ويعول على القراءة المشهورة الكثيرة الشائعة فى كلام العرب باعتبار أن القراءة سنة لا تخالف .

وهذا الاختلاف فى وجهات نظر النحاة جعل ما ضاق به مذهب اتسع له مذهب آخر ، وما منعه فريق أجازه فريق آخر ، ولاشك أن المتأخرين من النحاة قد سلكوا مسلك قبول كل القراءات القرآنية وتوجيهها بما ورد فى لغة العرب ، دون رفض منهم لبعض القراءات مما يدل على أن عمل النحاة كان بعضه متمماً لما سبق عليه .

والله تعالى أعلم بالصواب

مراجع البحث

(١) إبراز المعانى من حرز المعانى لأبى شامة المقدسى ط مصطفى الحلبى .

(٢) إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطى . القاهرة .

(٣) الاقتراح فى أصول النحو للسيوطى . ط دار المعارف بحلب . سوريا .

(٤) ألفية ابن مالك بشرح الأشمونى ط عيسى الحلبى .

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ط دار الجيل .

(٦) أوضح المسالك بشرح ضياء السالك لمحمد بن عبد العزيز النجار .

(٧) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ط بيروت . لبنان .

(٨) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر .

(٩) الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د / عبد العال مكرم ط دار الشروق بيروت .

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط عيسى الحلبى القاهرة .

(١١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة .

(١٢) الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار ط دار الكتب المصرية .

(١٣) السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقى ضيف ط دار المعارف .

(١٤) سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د / هنداوى ط دار القلم .

(١٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط عيسى الحلبى . دار إحياء الكتب العربية .

(١٦) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط عيسى الحلبى .

(١٧) شرح الشافية للرضى الاستراباذى مطبعة دار الكتب العلمية .

(١٨) شرح شذور الذهب لابن هشام محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر .

(١٩) شرح شواهد العينى بحاشية الصبان . دار إحياء الكتب العربية .

(٢٠) شرح الكافية للرضى طبعة دار الكتب العلمية .

(٢١) شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى . القاهرة .

(٢٢) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ط أولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م .

(٢٣) غيث النفع فى القراءات السبع للصفاقسى مطبعة مصطفى الحلبى بمصر .

(٢٤) الكامل لأبى العباس المبرد تحقيق زكى مبارك ط الحلبى - القاهرة .

(٢٥) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون مطبعة الخانجى .

(٢٦) الكشاف للزمخشرى ط مصطفى الحلبى - القاهرة .

(٢٧) متن الكافية والشافية فى علم العربية لابن مالك مطبعة الهلال بالفجالة .

(٢٨) مجالس العلماء للزجاجى تحقيق عبد السلام هارون .

(٢٩) المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٣٠) المحرر الوجيز لابن عطية ط الدوحة . قطر .

(٣١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ط دار المعارف .

(٣٢) معانى القرآن لأبى زكريا الفراء . مطبعة دار الكتب المصرية .

(٣٣) المقتضب للمبرد تحقيق عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٣٤) النحو وكتب التفسير د / إبراهيم عبد الله رفيدة - الدار الجماهيرية للنشر والإعلان .

(٣٥) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى مطبعة مصطفى الحلبى بمصر .

(٣٦) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى مطبعة السعادة ط أولى .